مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٨١/٦/٥

قناة السويس بالوثائق السرية البريطانية

هذه احدى القصص عن قناة السويس وجدتها فى الوثائق السرية البريطانية فى لندن انشرها للجيل الجديد ليعرف صفحة من تاريخ بلاده بمناسبة عيد القناة .

صفحة من العمر

عندما انشئت شركة قناة السويس اشترى والى مصر سعيد باشا ١٧٦ الفا من اسهم تأسيس الشركة ـ ومجموعها ٤٠٠ الف سهم .

وكانت قيمة اسهم الوالى ٣ر٥٢٠ر٠٠٠ جنيه من راس المال الذى يبلغ ٨ ملايين جنيه استرلينى

ومنح سعيد باشا للشركة ايضا امتيازات فى الاراضى والمياه والسخرة .

راى الخديو اسماعيل ـ بعد ذلك ـ ان هذه الامتيازات غير ملائمة فالغاها ودفع تعويضات للشركة ، على اقساط ، قدرها امبراطور فرنسا نابليون الثالث بمبلغ ٣ر٣٦٠ر٠٠٠ دفعها الخديو

وفى عام ١٨٦٩ منح اسماعيل الشركة تسهيلات مالية اخرى اقدرها ٣٠ مليون فرنك . ولما لم يكن لديه المال فقد تنازل عن ارباح اسهمه لمدة ٢٥ عاما تنتهى سنة ١٨٩٤ . وهذه الارباح ٥٪ من قيمة الاسهم .. فكان الاسهم مرهونة حتى عام ١٨٩٤ !!

ونص الاتفاق على ان يأخذ الخديو فى نهاية الامر اسهما اخرى عادية وهى ٦٠٢ر١٧٧ لمنها بـ ٤٨ر٥٥٢ر٣ جنيها

وهذه الاسهم الاخيرة احتفظ بها اسماعيل وهى بلا ارباح لمدة ٢٥ سنه

ونتيجه لتصرفات الخديو وتبذيره اصبح مدينا للاحقا القروض وفوائدها وعليه قسط يجب ان يدفعه فى ديسمبر والا اعلن افلاسه .

وكان الخديو قد باع ورهن كل ما يملكه ولم تبق لديه الا اسهم فى شركة قناة السويس هى وحدها التى توفر له المبلغ المطلوب لوفاء الدين ..

حاسة الشم قوية عند رجال المال ..

عرف المالى الفرنسى ادوار دريفيو بازمة الخديو فاوفد اخاه اندريه الى مصر يسأل الخديو اذا كان مستعدا لبيع الاسهم خاصة وانه وجد مشترين فى باريس .

قابل اندريه وزير مالية مصر اسماعيل باشا صديق الشهير باسم اسماعيل المفتش تم بالخديو وعرض عليهما ان تشترى شركة قوسيتيه جنرال الفرنسية الاسهم وحدد يوم ١٦ نوفمبر كآخر موعد لتدبير المال اللازم لشراء الاسهم .

ومن ناحية وافق الخديو على السعر المقترح وهو ٩٢ مليون فرنك .. وعرضت الشركة ان يدفع لها الخديو فائدة سنوية قدرها ١٢٪ من ثمن الاسهم تعويضا لها عن الحرمان من الربح من عام ١٨٧٥ حتى عام ١٨٩٤ . راى الخديو ان تكون الفائدة ٨٪ فقط وعرض على الشركة ايراد جمارك بورسعيد ضمانا لتقديم قيمة الفائدة سنويا .

وحدد الخديو يوم ١٦ نوفمبر كآخر موعد لقبول او رفض العرض

تذبذبت اسهم شركة قناة السويس فى الاسابيع الاخيرة نظرا لاضطراب الاحوال المالية فى تركيا

ومصر ..

ان ثمن السهم الاصلى هو ٥٠٠ فرنك وقد ارتفع الى ٧٣٠ فرنكا فى ٢١ اكتوبر ثم انخفض الى ٦٨٥ فرنكا يوم ٦ نوفمبر ولكن العرض الذى قدمته شركة سوسيتيه جنرال الفرنسية كان على اساس ان ثمن السهم ٥٠٦ فرنكات فحسب اى بنسبة ٧٣٪ من ثمن السهم فى السوق .

وتقول تقارير وزارة الخزانة البريطانية ان شركة سوسيتيه جنرال هى السبب فى انخفاض سعر السهم فى الفترة الاخيرة بسبب عمليات قامت بها !

ولم يكن هذا هو المشروع الوحيد بل كان هناك عرض اخر من بنك الانجلو اجبشيان وهو ايضا بنك فرنسى ! ورغم ذلك بقى نبأ البيع .. سرا .

●—●

عرف المالى البريطانى هنرى اوبنهيم نبأ المفاوضات بين القاهرة وباريس لبيع اسهم القناة .. فابلغ القصه الى صديقه الصحفى البريطانى فردريك جرينوود رئيس تحرير صحيفة « بول مول جازيت »

طلب جرينوود لقاء عاجلا بوزير خارجية بريطانيا اللورد دربى وتم ذلك يوم ١٥ نوفمبر .

قال الصحفى للوزير :

ـ نصيحة صادقه .. اشتروا الاسهم حتى لا تسقط القناة كلها فى يد شركة فرنسية .

رفض دربى بطريقة قاطعة ولكن القصه لم تنته عند هذا الحد .

عرف دزرائيلى رئيس وزراء بريطانيا النبأ من صديقه المالى البريطانى روتشيلد فبعث مباشرة الى الجنرال ستانتون قنصل بريطانيا العام فى مصر بالبرقية رقم ٨٧ : ١٥ نوفمبر ـ ١٨٧٥

« تلقت حكومة صاحبة الجلالة معلومات بان مجموعة من الراسماليين الفرنسيين عرضوا شراء حصة الخديو فى قناة السويس وان الصعوبات التى يواجهها سموه هى من النوع الذى يجعل موافقته هى الامر الاكثر احتمالا وارسل اليك التعليمات للتاكد عما اذا كان هذا التقرير يتضمن الحقيقة »

ووقع دزرائيلى على البرقية بالحرف الاول من اسمه « د » .

طرا عامل جديد ..

رأى الخديو الا يبيع الاسهم .. بل يرهنها .. وتقدم له بنك الانجلو ـ اجبشيان بان يدفع له ثمن الاسهم مقدما مقابل رهنها لدى البنك فاذا لم يسدد الخديو الثمن خلال ٣ او ٦ شهور الت الاسهم الى البنك .

ومن ناحية فكر الخديو فى تحويل كل ديونه السائرة (العائمة) الى دين ثابت وتقديم هذه الاسهم ضمانا لهذا التحويل .

●—●

روى الجنرال ستانتون فى برقياته المتتابعة الى اللورد دربى وزير خارجية بريطانيا قصة مفاوضاته لشراء الاسهم ببرقية طويلة ...

« وصلتنى برقيتكم صباح يوم ١٦ ولم اضع وقتا فى التحرى عن الموضوع وفى ارسال تقرير بالنتيجة برقيا وكان نوبار باشا مشغولا مع الخديو طوال الصباح ولم اتمكن من رؤيته الا بعد الظهر حيث ابلغنى بالعروض التى تقدمت بها « سوسيتيه جنرال وبنك الانجلو اجبشيان .

وقد اعربت له عن دهشتى لانه عند تلقى مثل هذا العرض لم يتم ابلاغى بشكل شخصى لارساله لكم وان الحكومة المصرية لا يمكن ان تفترض ان حكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا يمكن ان تنظر بلا مبالاة لانتقال مصالح الخديو فى قناة السويس لايدى شركة اجنبية .

وانى مقتنع بان الخديو سيحصل على شروط افضل من انجلترا عن اى بلد اخر اذا مارغب فى التصرف فى اسهمه .

ورد نوبار باشا على بان الخديو لم يقم باستشارته فى الموضوع وانه سمع فقط بالاقتراح الخاص بالصفقة من وزير المالية بصورة عرضية وقد شعر باهانة كبيرة وبقائه جاهلا بالعرض الذى كان يتضمن بلا شك نتائج سياسية خطيرة .

وعلى اى حال لا اعتقد ان الخديو سيفكر فى عرض بيع اسهمه بالرغم من انه من الضرورى بالنسبة له بصورة مطلقة الحصول على مبلغ يتراوح بين ثلاثة واربعة ملايين جنيه استرلينى او سيضطر لقبول عرض بنك الانجلو اجبتسيان .

وعند ذلك رجوته سعادته بان يرى وزير المالية دون تاجيل وان يعمل على تاجيل المفاوضات لحين الاتصال بكم وقد تعهد بذلك وقد ابلغنى بعد ذلك بقليل بان المفاوضات سيتم تاجيلها حتى مساء الخميس القادم ١٩ نوفمبر ولم اشعر بالرضا الكامل للايضاحات التى قدمها نوبار باشا وطلبت على الفور الاجتماع مع الخديو ولم اتمكن من رؤيته قبل التاسعة مساء ونقلت اليه المعلومات التى تلقيتها واعربت عن دهشتى لعدم ابلاغى بالعرض الذى تلقاه لشراء اسهمه واضفت قائلا :

تعرف سموك ان مثل هذا الامر يعتبر بالضرورة بالغ الاهمية لحكومة صاحبة الجلالة التى تنظر بالطبع الى ان امتلاك الحكومة المصرية لهذه الاسهم بوصفها ضمانا اضافيا لامن مواصلاتنا على قناة السويس واكد لى سموه انه لم يفكر جديا فى الاقتراح وليس لديه نوايا فى الوقت الحاضر فى التخلى عن ملكية اسهمه وسالنى الخديو عما اذا كان لدى اقتراح اقدمه .

واجبته انه من المستحيل بالنسبة لى ان اكون مستعدا لتقديم اى اقتراح لانى لم اتصل بكم حول هذا الموضوع .

وتركت سموه بعد ان تلقيت تاكيدات جديدة منه بان المفاوضات حول المبلغ المقدم الذى يعرضه

بنك الانجلو اجبشيان يجب ان تؤجل حتى مساء الخميس ٢٢ ، نوبار كان قلقا وحاول التاثير على بضرورة حصول الخديو بصورة عاجلة على مبلغ يتراوح ما بين ثلاثة واربعة ملايين جنيه استرليني لان هذه المبالغ مطلوبة فى ٣٠ نوفمبر الجارى .

وابلغنى نوبار ان النية تتجه عند قبول القرض لاصدار اذونات خزانة لسداد المبالغ على فترة تتراوح من ثلاثة الى ٦ شهور على ان تضمنها اسهم الخديو فى القناة وبدت عملية مخاوف خطره خشية ان تضيع الاسهم بسبب عجز الحكومة المصرية عن الوفاء بتعهداتها .

وتقول برقية ستانتون يوم ١٧ نوفمبر :

« وصباح اليوم التالى اجريت مزيدا من المحادثات مع نوبار باشا حول الموضوع » .

●—●

كان مجلس العموم البريطانى فى اجازة ولا يمكن الحصول على الاموال اللازمة لشراء الاسهم الا باعتماد من المجلس .

ورأى دزرائيلى انه لابد من الحصول على قرض لشراء الاسهم فاتصل بصديقه المالى روتشيلد واتفق معه مبدئيا على ذلك .

واجتمع مجلس الوزراء البريطانى يوم ١٧ نوفمبر للموافقة على تقديم عرض للخديو بشراء الاسهم ولكن معظم الوزراء كانوا ضد الفكرة وبالذات اقوى ٣ وزراء فى الحكومة وبينهم وزير الخارجية .

ورغم ذلك استطاع دزرائيلى الحصول على موافقة المجلس وبقيت مشكلة القرض .

فى كتاب قصة حياة « دزرائيلى » التى رواها روبرت بليك القصة التالية :

« بعد موافقة مجلس الوزراء البريطانى على شراء الاسهم فتح دزرائيلى الباب لحظة معينة ليجد احد رجال وزارة الخارجية واقفا بالباب كما اتفق معه من قبل .

قال رئيس الوزراء للموظف كلمة واحدة :

ـ نعم ؟

ومعناها ان المجلس وافق على الشراء ..

جرى الموظف الى بيت روتشيلد وقال له :

ـ رئيس الوزراء يطلب منك قرضا بمبلغ ٤ ملايين جنيه

وقال المالى الكبير :

ـ وما هو الضمان ؟

اجاب الموظف :

ـ الحكومة البريطانية .

وقال روتشيلد .. ستكون عندكم !

●—●

وفى الثامنة مساء تلقيت برقيتكم التى تتضمن تعليمات بان ابلغ الخديو شخصيا ان حكومة صاحبة الجلالة تميل الى شراء الاسهم بشرط الوصول الى شروط مرضية .

وتوجهت فورا الى القصر وطلبت مقابلة الخديو الذى استقبلنى

لتوه وابلغته حينئذ بالغرض من برقيتكم .

وقد بدا الخديو سعيدا بغير شك بهذا الابلاغ واعرب عن امتنانه ازاء العرض الذى تقدمت به حكومة صاحبة الجلالة واكد من جديد انه لا ينوى فى الوقت الحاضر التخلى عن ملكية هذه الاسهم غير انه مضطر لقبول المبلغ المقدم الذى عرض عليه حتى يتمكن من ترتيب الاجراءات العملية الاكبر بتحويل ديونه قصيرة الاجل .

واضاف قائلا انه اذا غير رايه بالنسبة لبيع اسهمه فسيبلغ حكومة صاحبة الجلالة على الفور وسيعطيها الخيار فى الشراء اذ انه يفضل كثيرا ان يرى هذه الاسهم

فى حيازة حكومة صاحبة الجلالة اكثر من اية ايد اخرى ورجانى سموه الا ابلغ نوبار باشا عن العرض الذى قدمته وقال انه سيكتفى بالقول بانى ابلغته بان هناك من الاسباب ما يدفع لاجراء الترتيبات فى انجلترا لشرائها .

ووعدته بالاستجابة لطلبه ولم اذكر شيئا عن طبيعة رسالتكم لاى شخص سوى الخديو شخصيا .

ويبعث الجنرال سمانتون فى نفس اليوم بالبرقية التالية :

« ارى من الضرورى للغاية لضمان النجاح توفير ثلاثة او اربعة ملايين جنيه استرلينى قبل ٣٠ نوفمبر الجارى لمواجهة التزامات ديسمبر وتهيئة الجو حتى مارس حيث يامل الخديو ان يكون قادرا على اتمام الترتيبات لتحويل الدين السائر ـ العائم . واكد الخديو انه لن يبيع اسهمه فى قناة السويس فى الوقت الراهن ولكنه سيكون مضطرا لقبول عرض برهن اسهمه وهذا العرض كما افهم هو بتقديم ٨٠ مليون جنيه بسندات من الخزانة تسدد على مدى قصير بضمان من اسهم القناة التى تؤول ملكيتها للراهن فى حالة عدم الوفاء بالالتزام »

●—●

ويقول ستانتون فى برقيته رقم ١٢٥ ليوم ١٨ نوفمبر .

« وقد تلقيت فى وقت مبكر من صباح اليوم مذكرة سرية من شريف باشا يرجونى فيها فى حالة زيارة نوبار باشا لى لعرض مزيد من الايضاحات الا اعطى كلامه اهتماما كبيرا .. واضاف بانه سيقوم بزيارتى خلال النهار لتوضيح الامر

وفى فترة بعد الظهر قام شريف باشا بزيارتى وابلغنى ان الخديو يرغب فى رؤيتى ليوضح لى ان نوبار باشا ضللنى حول المبلغ المطلوب فى ٣٠ الجارى لان العجز فى ديسمبر يكفى لسداد ٨٠٠ الف جنيه استرلينى وان سموه يشعر بضيق بالغ لهذا الموقف لاعتقاده ان هذه الاقوال قد تسىء الى سمعته بشدة فى انجلترا واكد من جديد ان الحكومة المصرية تملك من الاسباب ما يجعلها تنظر الى انجلترا بوصفها اكثر الاصدقاء اخلاصا تفضل بصورة نهائية ان ترى المصالح المصرية فى قناة

السويس وقد انتقلت اليها اكثر من اى بلد اخر .

وابلغنى انه عقب زيارتى لصاحب السمو الليلة الماضية اقترح نوبار باشا على الخديو فى حضوره ان يقوم بزيارتى وان يقدم لى المزيد من الايضاحات حول الموقف المالى غير ان سموه رد عليه انه لا داعى لان يقوم بذلك اذ انه اوضح الامور بنفسه لى وبعد ذلك ابلغ شريف باشا بان برانى . ولا يمكننى تقديم ايضاح لرغبة نوبار باشا فى الصدق والاخلاص غير انه بدون شك ضللنى حول رغبات الخديو الماجلة .

وبينما اسمع لنفسى بان اشك فيما قاله بانه بقى جاهلا بالاقتراح الذى قدم للخديو فانى فى نفس الوقت لا اجد مبررا للشك فى تاكيدات الخديو فان سموه يدرك تماما اهمية ان يكون على علاقات طيبة مع حكومة صاحبة الجلالة وذلك فى الوقت الذى قدم فيه شريف باشا العديد من الادلة على تعاطفه مع الانجليز مما لا يسمح لى ولو للحظة بالشك فى صدقه التام فيما قاله لى .

●—●

اصبح واضحا ان الخديو استانف يوم ١٨ نوفمبر مفاوضاته مع بنك اللانجلو - اجبشيان لرهن الاسهم لا بيعها .

●—●

رد اللورد دربى بالبرقية رقم ٧٥ يوم ١٨ نوفمبر :

« تلقيت بالرضا ان الخديو لا يفكر فى الوقت الحاضر فى بيع الاسهم الخاصة به وانه اذا ما قام بذلك فيما بعد فانه سيعرض على حكومة صاحبة الجلالة ان تختار بالقيام بالشراء .

وعلى اية حال فكما يبدو ان هناك صفقة فى الطريق لرهن هذه الاسهم لبنك الانجلو اجبشيان .

ويسعد حكومة صاحبة الجلالة ان تعلم المزيد من التفاصيل وان تعلم بصفة خاصة بانه لا يوجد اى شىء فى الترتيبات يحول بين الخديو وبين استعادته لاسهمه »

جاء الخميس ١٩ نوفمبر وقد فشلت شركة « سوسيتيه جنرال » فى جمع الاكتتاب اللازم لشراء اسهم الخديو بسبب المنافسة الحامية بينها وبين البنك وذهب دلسبس الى الحكومة الفرنسية يرجو ويتوسل لتقديم المال اللازم لشراء الاسهم بواسطة شركة فرنسية ولكن الموقف كان قد تغير تماما عما كان عليه عام ١٨٧٤ .

فى سنة ١٩٧٤ ساندت فرنسا دى لسبس ضد دزرائيلى ومنعت بيع اسهمه .

ولكن فى نوفمبر ١٨٧٥ تدخلت بريطانيا وانذرت المانيا بعدم شن حرب وقائية ضد فرنسا .

وساعدت بريطانيا فرنسا فى مؤتمر برلين للاستيلاء على تونس من املاك الدولة العثمانية .

راى وزير خارجية فرنسا الدوق دى كاز ان يسأل زميله اللورد دربى عن موقف بريطانيا

من شراء الشركات الفرنسية لاسهم الخديو .

اجاب دوبى قائلا :

ان مجلس الوزراء البريطانى سيعارض سقوط هذه الاسهم فى يد شركة فرنسية اخرى .

وعلى ذلك رفضت الحكومة الفرنسية التدخل لصالح شركة سوسيتيه جنرال وتقديم المال لها .. وساعد التنافس بين الشركتين على الاضرار بهما معا .

●—●

وبعد يومين وفى ٢١ نوفمبر يبرق ستانتون ..

« اكد لى نوبار باشا ان الترتيبات مع بنك الانجلو ايجيشيان لم تصل الى نتيجة بسبب مطالبهم الباهظة .

وقد تقدمت شركة سوسيتيه جنرال بعرض جديد لدفع مقدم قدره ٨٥ مليون فرنك لمدة ثلاثة اشهر وتعهدت بتقديم خطة قبل الخامس من يناير لتحويل القرض العائم بما فى ذلك المقدم الذى عرضوه واذا لم يتم سداد هذه الاموال بعد ثلاثه اشهر تصبح مالكة لاسهم الخديو المصرية فى القناة وتدفع الحكومة فائدة قدرها ١٠ فى المائة لحين تحديد ارباح الاسهم عام ١٨٩٤ ■

والخديو مريض ولا يستطيع ابرام الصفقة الا ان الوزراء على استعداد لقبولها عند تلقيهم ما يثبت ان الاقتراح جاد .

ويميل وزير المالية الى السماح بتحويل الديون السائرة الى دين ثابت اكثر من استعداده بقبول عرض بنك الانجلو اجبشيان غير ان تقديم اقتراح مقبول من قبل الراسماليين الانجليز قد ينقل الموقف اذا ما ثبت ان عرض سوسيتيه جنرال ليس جادا .

وقد يكون من الافضل تحذير خديو مصر من ان تحويل الديون العائمة الى ديون ثابتة يؤدى الى نتائج سياسية خطيرة .

●—●

وينهى الخديو تردده بين رهن الاسهم وبيعها .

ويبعث الجنرال ستانتون مساء ٢٣ نوفمبر بالبرقية التالية الى اللورد دربى .

« قام شريف باشا بزيارتى الآن قال انه مكلف من الخديو بابلاغى بان العروض الخاصة بدفع مقدم مالى لرهن اسهمه فى القناة قد سحبت وان العروض التى تقدم الان لشرائها فقط .

وقد عرض مبلغ ١٠٠ مليون فرنك عن طريق دلسبس الذى تعهد للخديو تلغرافيا بعرض الاسهم فى باريس ولندن دون الحصول على اية عمولة او ربح .

ويبيع الخديو هذه الاسهم لحكومة صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا مقابل هذا المبلغ .

ومن المفترض ان عرض مستر دى لسبس قد قدم نيابة عن الحكومة الفرنسية ونرجو ارسال الرد يوم الخميس القادم الموافق ٢٥ الجارى .

وارسل ستانتون بعد ذلك مباشرة البرقية التالية :

« اضيف الى برقيتى التى ارسلتها امس ان الحكومة المصرية ستدفع فائدة بنسبة ٥٪ للمبلغ المدفوع لاسهم قناة السويس حتى يتم تحديد كوبونات الارباح »

وهذه الاشارة الاخيرة الى نسبة الـ ٥٪ التى تدفعها الحكومة المصرية لشركة قناة السويس عن ثمن الاسهم حتى عام ١٨٩٤ اى حتى يتم فك الرهن .. فتؤول هذه النسبة الى الحكومة البريطانية .

●—●

تحركت كل اجهزة الحكومة البريطانية عقب وصول هذه البرقية الى لندن وامر دزرائيلى شخصيا بالرد موافقا على ستانتون فى نفس اليوم قائلا :

«تلقيت برقيتكم بتاريخ ٢٣ الجارى التى تقرر ان خديو مصر يرغب فى التنازل عن اسهم قناة السويس لحكومة صاحبة الجلالة مقابل الالف مليون فرنك وابلغك ان حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لشراء هذه الاسهم وعددها ١٧٧٦٤٢ بالمبلغ المحدد وهو ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى وانها على استعداد لان توصى البرلمان بالتصديق على العقد

وفى نفس الوقت سيكون روتشيلد وكيلا عن حكومة صاحبة الجلالة فى لندن لمباشرة الاجراءات اللازمة وسيكون على استعداد لوضع ثلاثة ملايين جنيه استرلينى تحت تصرف الحكومة المصرية فى اول ديسمبر عند نقل ملكية الاسهم الى حكومة صاحبة الجلالة وسيكون تلقى الثلاثة الملايين جنيه استرلينى فى ديسمبر او يناير حسبما يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية ودى روتشيلد .

وترى حكومة صاحبة الجلالة ان تتحمل الحكومة المصرية نسبة الـ ٥٪ من المبلغ التى ستدفع الى حكومة صاحبة الجلالة لحين تخليص الاسهم من الرهن .

●—●

وتبلغ الفائدة التى يدفعها الخديو لبريطانيا ٢٠٠ الف جنيه سنويا لمدة ٢٤ سنة ولكن بريطانيا لا تتمسك بهذا المبلغ .

وابرق اللورد دربى الى ستانتون يقول له :

فيما يختص بتامين الحصول على نسبة الخمسة فى المائة فانك ستشير اليها وفقا للتعليمات التى لديك وعليك ان تضغط على هذه النقطة اذا رايت فرصة النجاح ولكن عليك الا تدع المساومة تفشل بسببها » .

ومعنى ذلك ان الخديو كان يستطيع الغاء هذه النسبة ولكنه لم يكن يعرف ان بريطانيا تذوب لهفة الى الحصول على الاسهم ومستعدة للتضحية بهذا المبلغ البسيط !!

●—●

توجه ستانتون فى ساعة مبكرة من صباح يوم ٢٤ الى مقر الخديو

لابلاغه فلم يسمع الاطباء بازعاج صاحب السمو فقابل اسماعيل صديق باشا وزير المالية بحضور نوبار باشا وابلغهما قرار الحكومة البريطانية ثم كتب الى لندن :

(بعد وقت قصير تلقيت تاكيدا بانه تم الاتفاق على ان تكون النصوص واضحة بحيث تمنع اى سوء فهم ولمنع اى مؤامرة لعرقلة الاتفاق .

ابلغت الوزير بانى ساعد اتفاقا للتوقيع محددا فيه شروط العملية التى دخلنا فيها .

وشرعت على الفور فى تنفيذ ذلك واعددت نصوص العقد وقبل ان اغادر القصر ابلغنى نوبار باشا انه يعتقد ان عدد الاسهم التى يمتلكها الخديو لا يتطابق تماما مع العدد الذى حددته يا سيدى اللورد لان القليل من هذه الاسهم اودع باريس منذ ١٠ او ١٢ عاما .

لذلك تركت مساحة بيضاء فى الاتفاق لتملا حين يتم التاكد من عدد الاسهم التى يمتلكها الخديو

وحين ابلغنى وزير المالية بعد ذلك بوقت قصير ان عدد الاسهم ١٧٦٦٠٢ وليس ١٧٧٦٧٢ كما حددت يا سيادة اللورد اضفت ملحقا للاتفاق ينص على ان قيمة الـ ١٠٤٠ سهما يجب خصمها من المبلغ الذى تدفعه حكومة صاحبة الجلالة

وقد اخبرنى وزير المالية ان يتم تعويض نسبة الخمسة فى المائة اربحا التى تدفعها الحكومة المصرية الى حكومة صاحبة الجلالة حتى يتم تحرير كوبونات الارباح من الاتفاق الحالى بين الحكومة المصرية وشركة القناة وسيقسط المبلغ على قسطين بالتساوى سنويا مائة الف جنيه فى يونيو ومثلها فى ديسمبر سنويا .

●—●

وقع الاتفاق يوم ٢٥ نوفمبر.

وقعه اسماعيل صديق باشا الشهير باسم اسماعيل المفتش وزير المالية باسم مصر ووقعه نيابة عن حكومته الجنرال ستانتون الذى ارسل فى الرابعة والنصف بعد الظهر البرقية التالية :

(تم توقيع الاتفاق لبيع اسهم القناة .. يتم نقل ملكية الاسهم غدا صباحا عددها لا يزيد على ١٧٦٦٠٢ .

وقد اشترطت ان يتم انتقاص قيمة الـ ١٠٤٠ سهما التى تقل عن العدد المحدد فى برقية سيادتكم من المبلغ الذى ستدفعه حكومة صاحبة الجلالة) خفض الثمن الى ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيها استرلينيا بعد استبعاد ثمن الاسهم الناقصة .

وبعد ٢٤ ساعة .. اى فى ٢٦ نوفمبر ابرق ستانتون :

(سلمت سبعة صناديق ضخمة تحتوى على اسهم قناة السويس اليوم الى قنصلية صاحبة الجلالة هنا وقد تم طبعها واعلانها بحضورى وختمت باختام وزير المالية وممثل حكومة صاحبة الجلالة فى القنصلية لحين التحقيق من عددها والمطلوب تعليمات لانها معرضة لمخاطر كبيرة فى حالة الاحتفاظ بها هنا .)

●—●

كتب دزرائيلى الى الملكة فيكتوريا بعد توقيع العقد يقول :

(انتهت الحكاية يا سيدتى

استبعدت الحكومة الفرنسية .
حاولوا كثيرا . عرضوا القروض .. وقدموا الفوائد باسعار الربا وبشروط تعطيهم حكم مصر .
وفى ياس ، وفى اشمئزاز منهم عرض خديو مصر على حكومة جلالتك ان تشترى اسهمه . انه لم يستمع الى مثل هذا العرض من قبل ■
اربعة ملايين جنيه استرلينى فورا .
هناك مؤسسة واحدة تستطيع دفع ذلك وهى شركة روتشيلد .
لقد تصرفوا على نحو رائع ■ قدموا الاموال بفائدة منخفضة .
واصبحت مصالح الخديو كلها فى يده يا سيدتى) .
وفى نشوة فرحه وانتصاره كتب دزرائيلى الى احدى السيدات يقول :
(تآمر ضدنا كل المغامرين والماليين والمنظمات الدولية واللصوص) .
وكان هناك مبعوثون سريون فى كل مكان لم يشك فيهم احد .
وقدم دلسبس الذى تملك شركته باقى الاسهم وتسانده حكومة فرنسا عرضا ضخما .
ولو انه نجح لاصبحت قناة السويس كلها ملكا لفرنسا تطلقها متى ارادت) .

●—●

أمرت الحكومة البريطانية سفينتها ملابار القادمة من الهند بالتوجه الى ميناء الاسكندرية فى منتصف ديسمبر لشحن الاسهم التى افرغها ستانتون فى ٤ صناديق مصفحة بالزنك لحمايتها من المياه اذا غرقت الباخرة .

واستقل ستانتون من القاهرة قطارا خاصا الى الاسكندرية ونقل الصناديق الى الباخرة فوصلت الى ميناء بورتسموث البريطانى فى آخر ايام عام ١٨٧٥ .
وفى أول يوم من عام ١٨٧٦ نقلت الاسهم تحت حراسة خاصة الى بنك انجلترا .

●—●

توقشت الصفقة فى مجلس العموم البريطانى فحمل المعارضون من خصوم رئيس الوزراء البريطانى على دزرائيلى فى نقطة واحدة هى عمولة وفوائد روتشيلد .
ولكن دزرائيلى استطاع ان يحصل على موافقة البرلمان .
وكان تعليق روتشيلد انه يستحق العمولة .. ولم يكن احد من الماليين يستطيع تقديم الملايين الاربعة فى هذه الفترة القصيرة . ولو ان دزرائيلى لجأ الى بنك انجلترا نفسه فان البنك ما كان يستطيع الاحتفاظ بالصفقة سرا وهو ما ساعد على اتمامها .
وقال روتشيلد انه تحمل مغامرة فقد يرفض البرلمان التصديق على القرض .. وقد يرى الخديو ضرورة دفع الملايين الاربعة بالجنيهات الذهبية وربما ارتفع سعر الاموال فجأة فيخسر روتشيلد .
ولم يتحقق شىء من هذا كله .. ولكن الجميع ربحوا على حساب الخديو .. وعلى حساب مصر .
ظل الخديو ٢٤ عاما يدفع لبريطانيا حوالى ٢٠٠ ألف جنيه فائدة عن الاسهم المرهونة لان الحكومة البريطانية لا تحصل من هذه الاسهم

على ربح .

وفى أول سنة بعد فك الرهن قبضت بريطانيا ارباحا قدرها ١٩٠ الف جنيه .

وفى عام ١٩٠١ أصبحت الارباح ٨٨٠ الف جنيه سنويا .

وقبل قيام الحرب العالمية الاولى ارتفع ثمن الاسهم من ٤ ملايين الى ٤٠ مليونا .. وارتفع عام ٢٩ الى ٧٢ مليونا .

وزاد المبلغ على ذلك بكثير

وفقدت مصر الملايين من ارباح الاسهم .

●—●

فى اليوم التالى لاتمام الصفقة قالت صحيفة **التايمز** التى تصدر فى لندن :

(ان الجمهور هنا وفى البلاد الاخرى سينظر الى هذا العمل العظيم من وجهته السياسية لا التجارية . وانه بمثابة مظاهرة للاعلان عن نوايا معينة والمبادرة الى تحقيقها) .

وبعد يومين من شراء الاسهم بعث **اللورد دربى** الى **الجنرال ستانتون** يخبره برغبة بريطانيا فى ارسال لجنة خاصة الى مصر تعمل مستشارين للخديو .

ولم يكن الخديو قد طلب مستشارين .. بل اراد معاونين لوزير المالية يمتثلون لاوامره .

وهكذا بدأ مجيء البعثات الاجنبية الى مصر تفرض نفوذها السياسى .

وحتى من الناحية المالية كان بيع الاسهم خسارة ضخمة لمصر .

●—●

تبقى كلمة اخيرة ..

اتفقت بريطانيا مع تركيا على أن تستأجر منها جزيرة قبرص ..

وكان **دزرائيلى** سعيدا بذلك .

وقيل له يجب ان تصلح وتطهر مرفق ميناء **فاماجوستا** حتى يصلح لرسو السفن البريطانية الكبيرة فرفض دزرائيلى قائلى قائلا بعد شراء الاسهم :

ـ عندنا قناة السويس

ولم تنتبه بريطانيا الا هذا الخطأ الا عندما أرادت مهاجمة مصر فى حرب السويس عام ١٩٥٦ ووجدت أن ميناء فاما جوستا غير مستعد .

وكانت هذه هى الخسارة **الوحيدة** لبريطانيا من امتلاك الاسهم ..

فهل تصلح هذه .. عزاء لنا ؟

لا اظن !!

بقلم : محسن محمد

نوبار باشا

الخديو اسماعيل

الملكة فيكتوريا

شريف باشا